ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

النشأة التاريخية لعلم الاجتماع القانوني و أثره في تطوير العلوم القانونية

The historical origins of legal sociology and its impact on the development of legal sciences

الدكتور :مبارك قاسم

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص.

ملخص:

أصبحت الحاجة ملحة إلى العلوم الاجتماعية في عصرنا، بعد أن تزايدت سرعة التغييرات الاجتماعية، واتسعت المعرفة الإنسانية، ونتيجة لذلك تزايد الاهتمام العالمي بالعلوم الاجتماعية، والتي ترتكز على دراسة المجتمع الإنساني وبنائه ووظائفه وعوامل تطوره أو انحداره، والعلاقات بين الأفراد والجماعات، فبعدما تأكدت أهمية هذه العلوم عند محاولة معالجة شؤون الحياة الاجتماعية، وتأكدت أن الإصلاح لن يتحقق بالطريقة المثلى إلا إذا تم على أساس فهم علمي للمجتمع الإنساني، في هذا السياق، برز علم الاجتماع القانوني كحقل معرفي يجمع بين الدراسات القانونية والتحليل السوسيولوجي يضع القانون موضع تساؤل اجتماعي، ويقارب الفعل القانوني لا باعتباره تفعيلا تقنيا لقواعد مكتوبة، بل كنمط من أنماط الفعل الاجتماعي المشبع بالمعاني والتمثلات والصراعات.

الكلمات المفاتيح:

علم الاجتماع – القانون – التنظيم – النشأة - المجتمع

Summary :

The need for social sciences has become urgent in our time, after the pace of social changes has increased, and human knowledge has expanded. As a result, global interest in social sciences has increased, which are based on the study of human society, its structure, functions, factors of its development or decline, and the relationships between individuals and groups. After the importance of these sciences was confirmed when trying to address the affairs of social life, and it was confirmed that reform will not be achieved in the best way unless it is based on a scientific understanding of human society, in this context, the sociology of law emerged as a field of knowledge that combines legal studies and sociological analysis, placing the law in the position of social questioning, and approaching legal action not as a technical activation of written rules, but as a pattern of social action imbued with meanings, representations, and conflicts.

Keywords:

Sociology – Law – Organization – Origins – Society

مقدمة:

يعتبر القانون من أعرق أدوات التنظيم الاجتماعي منذ نشأة المجتمعات القديمة، التي تقوم على تأطير العلاقات الجماعية لضبط السلوك البشري، إذ يحدد الحقوق والواجبات ويضع الضوابط التي تحكم السلوك الاجتماعي مما سمح ببناء صورة معيارية للقانون كجهاز يضبط الأفعال، ويعلي من شأن العقلانية والشرعية، ومن هنا نشأت الحاجة إلى علم الاجتماع والقانون وغيرهما من العلوم الاجتماعية، غير أن هذا التصور سرعان ما خضع لنقد جذري مع بروز مقاربة سوسيولوجية للقانون، تنزع عنه صفة التجريد وتعيد إدراجه ضمن شبكة القوى والمصالح والرموز التي تنسج الحياة الاجتماعية، لكون القاعدة القانونية لا تنشأ في فراغ، بل تتشكل داخل سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي معين، وهو ما يجعل فهم القانون فهماً كاملاً يستلزم دراسة البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها. ويواجه علم الاجتماع القانوني الذي يعتبر أحد الفروع الحديثة لعلم الاجتماع العام كثيرا من التحديات

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

وصنوف الجدل المختلفة، وتتضح أوجه الاختلاف الأساسية بين القانون كعلم، وعلم الاجتماع القانوني، فما يدرسه القانون باعتباره قاعدة مجردة، يدرسه علم الاجتماع القانوني على أساس أنه ظاهرة اجتماعية لها وجودها في الكيان الاجتماعي، لذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع القانوني هو الذي يقدم التفسير العلمي للقانون، فضلا عن أنه يساعد رجال التشريع في التوصل لأكثر الصيغ القانونية صلاحية للمجتمع.

وعلى هذا الأساس يدرس علم الاجتماع القانوني نشأة القاعدة القانونية وأسباب نشأتها وتطورها ، كما يدرس الآثار الاجتماعية التي تنتج عن تطبيق قاعدة قانونية ما في المجتمع . وفي ضوء هذا يمكن القول بأن علم الاجتماع القانوني هو الذي يقدم التفسير العلمي للقانون، وفي نفس الوقت فإنه يمهد للتوصل إلى أكثر الصيغ القانونية ملاءمة للمجتمع، لقد تطور علم الاجتماع القانوني مع تطور الفكر الاجتماعي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث بدأ الباحثون يدركون أن القانون ليس مجرد نصوص مكتوبة، بل هو ظاهرة اجتماعية تعكس القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع . فالقواعد القانونية تتأثر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تؤثر بدورها في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار.

وفي السياق المغربي، تبرز أهمية علم الاجتماع القانوني في فهم طبيعة العلاقة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية .كما أن إصلاح منظومة العدالة الذي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة يفرض ضرورة الاستفادة من المقاربات السوسيولوجية لفهم الإشكالات التي تواجه النظام القضائي.

وانطلاقاً من ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :إلى أي حد يساهم علم الاجتماع القانوني في فهم وتحليل دور القاعدة القانونية في تنظيم المجتمع وتطوير المنظومة القضائية؟

لتناول هذا الموضوع بشكل منهجي عمدت على تقسيه إلى مطلبين:

المطلب الأول :الإطار النظري لعلم الاجتماع القانوني ونشأته

المطلب الثاني: علاقة علم الاجتماع والعلوم القانونية

المطلب الأول :الإطار النظري لعلم الاجتماع القانوني ونشأته

ظهر علم الاجتماع القانوني كفرع مستقل خلال القرن التاسع عشر نتيجة للتطورات الاجتماعية والصناعية الكبرى، يشكل هذا العلم فرعاً معرفياً يدرس القانون باعتباره ظاهرة اجتماعية تتفاعل مع البنية الثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، حيث زاد الاهتمام بفهم كيفية تأثير القانون على تنظيم المجتمع وضبط العلاقات بين أفراده، ساهمت الثورة الصناعية، والتحولات السياسية والاجتماعية التي أعقبتها، في تكوين مفاهيم حول كيفية تنظيم المجتمع وضبطه بالقوانين، ولا ينظر إلى القاعدة القانونية كنص جامد، بل باعتبارها نتاجاً لسياق اجتماعي معين، يتأثر بالتحولات التاريخية والرهانات المؤسساتية، فعلم الاجتماع القانوني هو فرع من علم الاجتماع يدرس القانون من منظور اجتماعي[2465]، حيث يحلل القانون كنظام اجتماعي يتفاعل مع الثقافات والقيم والعلاقات المجتمعية ويؤثر عليها، يتناول هذا المجال العلاقة بين القانون والمجتمع، وكيفية تأثيره في سلوك الأفراد والمجتمعات، ودوره في التعبير عن القيم والأخلاقيات السائدة.

لهذا، وعليه سوف يتم التطرق لمفهوم علم الاجتماع القانوني (الفقرة الأولى)، نشأة علم الاجتماع القانوني وتطوره (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم علم الاجتماع القانوني

لا يمكن بأي صورة من الصور فصل القانون عن علم الاجتماع طالما أن الظاهرة القانونية تستند على الظاهرة الاجتماعية، لذا فكلا الظاهرتين القانونية والاجتماعية تكمل بعضها الآخر، فعلم الاجتماع يعتمد على القانون الذي بدوره يعتمد على علم

2465 - حيين عبد الحميد، ظاهرة استقبال القوانين الأجنبية في مصر، دراسة علم الاجتماع القانوني، القاهرة 1996، ص22.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

الاجتماع، والعلاقة المتفاعلة والمتكاملة بين الظاهرتين القانونية والاجتماعية أدت إلى ظهور علم جديد وهو علم الاجتماع القانوني، الذي يعد من العلوم القانونية التي لاقت اهتماما من كبار فقهاء القانون وعلماء الاجتماع.

ويدرس علم الاجتماع الظواهر والحقائق الاجتماعية بوجود الإنسان نفسه كمركب متكامل من العناصر والآليات المتفاعلة في حياته الاجتماعية، وتتشعب فروع علم الاجتماع في أفق التوصل للقوانين التي تحكمها، وذلك الأمر الذي يؤدي إلى تنوع المجالات التي يبحث فيها على علم الاجتماع، ويدرس قضاياها ومواضيعها التي ترتكز أساسا على بحث العنصر الاجتماعي، أي علاقة الإنسان كوجود بأخيه الإنسان، كل مستقل بذاته ليتكون بذلك المركب الاجتماعي من خلال علاقة تفاعل[2466].

ويسعى علم الاجتماع القانوني إلى فهم كيفية تشكل القواعد القانونية داخل السياق الاجتماعي، وكذلك دراسة أثر هذه القواعد في تنظيم العلاقات الاجتماعية باعتباره ظاهرة اجتماعية ترتبط بالبنية العامة للمجتمع، ويقوم هذا العلم بتحليل العلاقة المتبادلة بين القانون والمجتمع، وقد عرف بعض الباحثين علم الاجتماع القانوني بأنه العلم الذي يدرس القواعد القانونية من حيث نشأتها وتطورها ووظائفها الاجتماعية، كما يهتم بدراسة كيفية تطبيق هذه القواعد داخل المجتمع ومدى فعاليتها في تحقيق النظام والاستقرار الاجتماعي[2467]، ولا يقتصر اهتمام هذا العلم على دراسة النصوص القانونية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة المؤسسات القانونية مثل المحاكم والنيابة العامة والإدارة القضائية، إضافة إلى تحليل سلوك الفاعلين في المجال القانوني كالقضاة والمحامين والمتقاضين، ويدرس علم الاجتماع القانوني الجوانب القانونية من الظواهر الاجتماعية، كما يستخدم أيضا مناهج وأدوات بحث خاصة به مثل تحليل أحكام المحاكم، ولا شك أن بحوث علم الاجتماع القانوني كفيلة بتطوير هذه المناهج الخاصة.

إن تقديم تعريف لعلم الاجتماع ليس أمرا سهلا نظرا لصعوبة وضع التعاريف وأيضا بحكم تعدد وتنوع التعاريف التي وضعها الباحثون والمتخصصون في العلوم الاجتماعية، وسوف نقتصر على التعرض لأبرزها. لقد تعددت تعاريف علم الاجتماع، منها اعتباره العلم الذي يدرس النظام الاجتماعي ومختلف السلوكيات الإنسانية من خلال الدراسة العلمية لأنماط الحياة الاجتماعية للأفراد ودراسة الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية في ضوء علاقته بالثقافة والسياسة والمجتمع والبيئة. وفي تعريف آخر، يعتبر علم الاجتماع هو دراسة الحياة الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، ومختلف السلوكيات والتفاعلات الاجتماعية من حيث نموها وطبيعتها وقوانينها.

ويدرس علم الاجتماع العام الظواهر والحقائق الاجتماعية دراسة موضوعية منهجية بهدف التوصل للقوانين التي تحكمها، وعلم الاجتماع القانوني يعتبر أحد فروع علم الاجتماع الحديثة النشأة الذي يهتم بدراسة القواعد والأحكام القانونية الموجودة داخل البناء الاجتماعي وطبيعة تكوينها ونشأتها .

ومن هنا، يتضح أن القانون يمثل انعكاساً للواقع الاجتماعي، وأن القواعد القانونية تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يعيشها المجتمع[2468]، ولذلك فإن فهم القانون يستلزم دراسة السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه.

الفقرة الثانية: نشأة علم الاجتماع القانوني وتطوره

إن ظهور علم الاجتماع القانوني لا يمكن تحديده بزمن محدد، فقد ارتبط ظهور علم الاجتماع القانوني بتطور علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر، فقد اعتبر بعض علماء الاجتماع أن القانون يعكس طبيعة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع[2469]، حيث بدأ عدد من المفكرين في دراسة القانون من منظور اجتماعي وقد ساهم العديد من العلماء في تأسيس هذا الحقل المعرفي وتطويره، على رأسهم أرسطو الذي وضع بعض الأسس لعلم الاجتماع القانوني، وهو يبحث في الفلسفة العلمية التي تدرس الغائية من خلال كتابيه " السياسة " و " الأخلاق" خلال بحثه للواقع الاجتماعي استنتج بأن القانون ليس مفروضا من الدولة، بل هو صياغة عقلانية

2466 - علي محمد رحومة " علم الاجتماع الآلي " سلسلة عالم المعرفة العدد 347 سنة 2008 - منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ص21.

2467 - حسين عبد الحميد، دراسة علم الاجتماع القانوني، القاهرة 1996، ص 22.

24682468 - ابراهيم أبو الغار، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، مصر، 1987، ص13.

2469 - السيد العربي حسن "مدخل إلى علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر- دار النهضة العربية القاهرة 1995ص19.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

لمقتضيات النظام الاجتماعي[2470]، كما أن أساس وضع القوانين هو تحري العدل الذي يقوم على المساواة، وهو المبدأ الذي يجب أن تقوم عليه التشريعات التي تضعها الدولة مع مراعاة تطور المجتمع.

بالإضافة إلى ابن خلدون الذي كان أول من اتخذ علم الاجتماع كعلم مستقل تحت اسم علم العمران وهو علم مضمونه أساسا علم الاجتماع، وقد فصل ذلك في كتابه بوجوب اتخاذ الاجتماع الإنساني موضوعا لعلم مستقل، ومن خلال تفصيله لهذا العلم تطرق لموضوع الضبط الاجتماعي[2471]، وضرورته في الحياة الاجتماعية، مقيما أفكاره هذه على أن الإنسان رغم أنه مدني بطبعه، إلا أن له ميولات عدوانية تتطلب أداة لضبط سلوكه، وتكلم عن الدين كأقوى أداة الضوابط الاجتماعية، كما هو الحال للدين الإسلامي، الذي ينظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، خصوصا في مجال المعاملات.

كما نذكر مونتسكو الذي جاء بفكرة القانون الطبيعي والقانون بالنسبة له هو العلاقة التي تحتمها طبيعة الأشياء، ويرى أنه قبل ظهور القانون كانت الطبيعة توفر للأفراد نسبة من العدالة المجردة ويقول بأن القانون ينبثق من حقائق اجتماعية حيث يقول في كتابه "روح القوانين". وهولمز الذي يعد من أبرز مؤسسي علم الاجتماعي القانوني في أمريكا، حيث اتجه إلى دراسة القانون من الوجهة الاجتماعية، مستبعدا المدرستين الشكلية والتاريخية للقانون، يعتبر كتابه "القانون العام" الصادر سنة 1881 من أهم المراجع في القضاء، منتصرا للمذهب الواقعي القانوني، ويذهب إلى أن على الفقه أن يستمد حقائقه ومسلماته من علم الاجتماع، حيث تستشف المثل العليا في المجتمع والتي لها القوة والفعالية للتوصل إلى الشكل النهائي من التعبير أي "القانون[2472]".

ولادولف إهرينج الذي كان له تأثير كبير على أحد أقطاب علم الاجتماع الأمريكي روسكو باوند"، وقد اشتغل على هذا القانون الروماني، حيث لاحظ التغيرات التي طرأت على هذا القانون بتطور المجتمع، الأمر الذي دفعه إلى تأسيس نظرية سوسيولوجية صالحة لكل زمان ومكان تحقيقا للدراسات والملاحظات التي اشتغل عليها، واستنتج أن القانون ليس نظاما شكليا للأحكام، بل هو طريقة رئيسية في تنظيم المجتمع، ونموه ينبني دائما على الصراع الواعي من أجل تحقيق المطالب والاحتياجات المختلفة[2473].

ولا ننسى ماكس فيبر الذي يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع، وقد أخد عنه الكثير من علماء الاجتماع، هو يبحث في مجالات مختلفة "التاريخ، الثقافة، الاقتصاد" إضافة إلى تخصصه في علم الاجتماع، ويرى فيبر أن القانون هو الأمر الذي اعتمد في تنفيذ مقتضياته على هيئة من الأفراد، تحت الجبر والعنف والقهر الجسماني والسيكولوجي إن أقتضى، والاختلاف بين ما كانت تقوم به العشيرة والأسرة في الماضي، وقواعد السلطة الدينية التي تعرف باسم "القانون الكنسي" باعتباره قانونا، بحيث يبقى توقيع الجزاء للجماعة، وقد يصل فيه الجزاء أقصى من العقوبات التي يوقعها كاستنكار المجتمع، والمقاطعة الاجتماعية والنبذ[2474]. ففي المجتمعات التقليدية يسود ما يسمى بالقانون الزجري الذي يهدف إلى حماية القيم الجماعية ومعاقبة كل من يخرج عنها، بينما في المجتمعات الحديثة يظهر نوع آخر من القوانين يقوم على التعاون وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد.

كما ساهمت الدراسات السوسيولوجية في إبراز دور العوامل الاقتصادية والسياسية في تشكيل التشريعات، حيث تبين أن القوانين غالباً ما تعكس توازنات القوى داخل المجتمع، وأن عملية التشريع تتأثر بالمصالح الاجتماعية المختلفة، وقد أدى هذا التوجه إلى ظهور العديد من المدارس الفكرية التي تهتم بدراسة القانون في علاقته بالمجتمع، وهو ما ساهم في تطور علم الاجتماع القانوني ليصبح مجالاً بحثياً مستقلاً داخل العلوم الاجتماعية والقانونية.

2470 - أمل شربا،مؤيد زيدان علم الاجتماعي القانوني، دمشق

2471 - حسن الساعاتي، علم الاجتماعي القانوني، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1968، ص25.

2472 - ابراهيم أبو الغار، مرجع سابق، ص185.

2473 - اللورد دينيس لويد، فكرة القانون ترجمة سليم الصويص سلسلة عالم المعرفة العدد 17 نوفمبر 1981، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص247.

2474 - PRESSES UNIVERSITAIRE DE FRANCE PARIS 1986 EDITION RUF MAX WEBER SOCIOLOGIE DU DROIT PAR JACQUES GROS CLAUDE

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

المطلب الثاني: علاقة علم الاجتماع والعلوم القانونية

تعد الدراسات العلمية أحد المقومات الأساسية للتطور، باعتبارها الوسيلة التي يتخذها الإنسان لإعمال العقل لفهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحدث من حوله، من أجل تسخيرها لخدمته، فالدراسات العلمية هي من ساهمت في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور، وقد أخذت أهميتها في العصر الحديث، حيث اعتمد الإنسان في تفكيره على الأسلوب العلمي في مختلف مجالات العلوم، والتي من بينها العلوم القانونية والعلوم الاجتماعية، كما يختلف أرقى المفكرين في اعتباراتهم للأخلاقيات والواجبات، لذلك تنشأ الحاجة لوجود ما يقرر الصالح من الطالح، والمسموح من الممنوع.

إن العلاقة النموذجية بين علم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع العام أو النظرية الاجتماعية العامة علاقة أخذ وعطاء فهي علاقة تبادلية، غير أن هذه العلاقة بين علم الاجتماع القانوني (وغيره من فروع على الاجتماع) وبين النظرية الاجتماعية مازالت غير متوفرة تماما فعلم الاجتماع مازال يعاني حتى الآن من تعدد النظريات المؤطرة له، بحيث لا نستطيع أن نجد نظرية واحدة متفق عليها من جميع العلماء أو معظمهم، كما أن هناك حالة من الانفصام بين النظرية الاجتماعية من جهة والبحوث " التجريبية " من جهة أخرى.

كغوصنا في ماهية علم الاجتماع القانوني سالفا، لابد من الغوص أكثر في التداخل بين العلوم القانونية و العلوم الاجتماعية (الفقرة الأولى) ثم علاقة علاقة علم الاجتماع القانوني والتنظيم الاجتماعي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التداخل بين العلوم القانونية و العلوم الاجتماعية

ترتبط العلوم القانونية ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية، وتعتبر فرعا مهما منها، يتجلى هذا الارتباط في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، فالظاهرة القانونية هي ظاهرة اجتماعية، وليست ظاهرة منعزلة عن المجتمع، والعلوم القانونية بمختلف تخصصاتها، كالقانون الوضعي، وسوسيولوجيا القانون، وتاريخ القانون، وفلسفة القانون، والقانون المقارن... وغيرها2475، ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة، بل أكثر من ذلك فهي مرتبطة بالظاهرة الاجتماعية في عمومها، وتتفاعل معها، ويتعين التأكيد على أن القانون لا يعني بها القانون الوضعي فقط، وإنما هي مجموعة مواد أو تخصصات قانونية التي تدور في فلك ما يعرف بالعلوم القانونية، وهي تشمل فلسفة القانون، وتاريخ القانون، والقانون المقارن. وقد يبدو أن فلسفة القانون تتسم بالذاتية، حيث تهتم بالدرجة الأولى بالنقد وإصدار أحكام القيمة على القوانين الموجودة، وتعني الذاتية هنا أن كل فيلسوف أو فيلسوف القانون يتبنى آراء شخصية، تجعل أفكاره تتطبع بطابع ذاتي، وحيث إن المنهج المعتمد هو المنهج الفلسفي القائم على إعمال العقل والفكر عن طريق البحث التأملي التجريدي[2476].

كما أن دراسة تاريخ القانون من الخارج بطريقة موضوعية، حيث توجد مسافة زمنية بين دارس تاريخ القانون وبين النظام القانوني الذي يؤرخ له2477، فهو لا يشارك في هذا القانون ولا يعتبر فاعلا فيه، ودائما إضافة إلى أن القانون المقارن يعتمد على المنهج المقارن في دراسة القانون. ويسلم فقهاء القانون بأهمية الاستفادة من القوانين الأجنبية، عن طريق المقارنة بينها وبين القوانين الوطنية، خصوصا للدول المتقدمة أو التي أعطت قوانينها في مجال ما أكلها والنتائج المرجوة منها. فالقانون المقارن يهدف إلى تحسين النظام القانوني عبر الاستفادة من اختلاف الأنظمة القانونية، كما يشكل مصدرا للمعلومات حول أنظمة قانونية مختلفة تنحصر

2475 - **Abdelkrim GHALI**: " Culture de l'entreprise, aspects juridiques et sociaux", 3ème édition, 2017, Edition Dar Al Qalam, Rabat, p. 31.

2476 - **محمد الرضواني**":علم الاجتماع القانوني" الطبعة الأولى، 2007، ص. 23

2477 - **حسن عبد الحميد**:ظاهرة استقبال القوانين الأجنبية في مصر، دراسة في علم الاجتماع القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص. 27 وما بعدها.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

فقط فيما هو قانوني ولا تمتد إلى ما هو سوسيولوجي. مع الإشارة إلى أن القانون المقارن ذو طبيعة مزدوجة : فهو طريقة مقارنة ومادة مستقلة لها وظائف معينة[2478].

يساهم علم الاجتماع القانوني في فهم القانون من منظور اجتماعي، وذلك من خلال دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على القانون، وتأثير القانون على المجتمع، وتشمل هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويمكن لفهم القانون من منظور اجتماعي أن يساعد على فهم القانون بشكل أعمق، وربطه بالواقع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد فهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ظهور قاعدة قانونية معينة على فهم القاعدة القانونية بشكل أفضل، ويساهم أيضا في قياس فعالية القانون في الواقع العملي، وذلك من خلال دراسة مدى تحقيق القانون لأهدافه، ومدى تأثيره على السلوك الاجتماعي. ويمكن لقياس فعالية القانون أن يساعد على تقييم القانون وتطويره بما يتناسب مع متطلبات المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا وجد أن قاعدة قانونية معينة غير فعالة في تحقيق أهدافها، فقد يكون من الضروري تعديلها أو إلغائها، كما يساهم علم الاجتماع القانوني في إمداد الباحثين والدارسين بالمعلومات التي تنتج من الواقع العملي لتطبيق القانون. وتساعد هذه المعلومات على تطوير فهم القانون وممارسته.

الفقرة الثانية: علاقة علم الاجتماع القانوني والتنظيم الاجتماعي

يلعب القانون دوراً أساسياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، حيث يحدد الحقوق والواجبات ويضع القواعد التي تضمن احترام النظام العام وتحقيق الاستقرار، وترجع أهمية وضرورة التنظيم الاجتماعي إلى أن الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي، وأن الناس يتواجدون في هذه الحياة الدنيا يتصارعون من أجل البقاء، ويتعاونون بهدف الدفاع عن أنفسهم وتحقيق أهدافهم، وفي ظل هذه العمليات الاجتماعية تحدد سبل حياتهم وتنظم معاملاتهم في الحياة، ومن هنا تبرز أهمية علم الاجتماع القانوني الذي يساعد على تحليل العلاقة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي، كما يساهم في دراسة مدى استجابة القوانين لحاجات المجتمع، فالقانون الناجح هو الذي يعكس تطلعات المجتمع ويستجيب لمتطلباته.

كما أن القانون يؤدي دوراً مهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حماية الحقوق والحريات وضمان المساواة بين الأفراد أمام القانون، ولذلك فإن تطوير المنظومة القانونية يتطلب فهماً عميقاً للواقع الاجتماعي الذي تطبق فيه هذه القوانين، ومما لا شك فيه أن كل مجتمع له تنظيم خاص به يتفق مع قيم الناس وتراثهم الاجتماعي فكل جماعة لها رغبات أساسية ودوافع أولية تقودها وتوجهها داخل الإطار الخارجي الذي يمثل نظامها الاجتماعي، ويقصد من ذلك التنظيم الخارجي والتنظيم الداخلي الذي يتكون من مجموعة الأحكام والقواعد والتشريعات التي اتفقت عليها الجماعة لتكون أجهزة ووسائل مقبولة ومشروعة لإشباع حاجاتها الضرورية والاجتماعية ، وتنسيق علاقات أفرادها وهيئاتها المختلفة حتى تصبح أساسا لتنظيم العلاقات فيما بينهم فالأفراد.

لتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع، وأنه لابد من وجود وسائل وأدوات ضابطة لتحقيق هذا التنظيم، وسبق الإشارة إلى أن التنظيم الاجتماعي عملية ضرورية لذلك، وتظهر وسائل الضبط وأدواته في صور شتى ومتعددة، فمنها ما هو مكتوب ومدون ويتمثل هذا في القانون الوضعي الذي تتولاه الهيئات التشريعية في المجتمع. ويطلق عليها السلطة التقليدية المحافظة وإلى جانب ذلك يضيف علماء الاجتماع مظهرا ثالثا من عناصر التنظيم الاجتماعي وهو يتمثل في القيادة أو السلطة الشخصية، ويقصد بالسلطة الشخصية هذا النوع الذي يرتبط بشخص له القدرة والتأثير في استمالة مجموعة من الناس وتوجيههم حيثما يريد، وهذه القدرة التي يتمتع بها القائد تنشأ نتيجة لمجموعة من الصفات الشخصية التي لا علاقة لها بالسلطة الرسمية في المجتمع. وتعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية تتمثل في شخص له نفوذ قوى بين الناس يقوم ليعبر عن إحساسات الجماعة وتحقيق مطالبها التي لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم، والقيادة ظاهرة اجتماعية شأنها في ذلك شأن غيرها من ظواهر المجتمع المختلفة تنشأ تلقائيا عن طبيعة حب الاجتماع الأصيلة في النفس البشرية ، وبذلك فهي تؤدى وظائف اجتماعية

2478 - عبد الكريم غالي، من أجل مقارنة قانونية هادفة : علم القانون المقارن، دار القلم، الرباط، 2011، ص. 47 وما بعدها.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

أما السلطة التقليدية فتتضمن القوانين الاجتماعية غير المكتوبة وهذه القوانين تلقائية وتعبر عن غريزة اجتماعية وتوجد في جميع المجتمعات البشرية. وهذه القوانين تشمل العادات والعرف والتقاليد والرأي العام الخ. ويدخل هذا المظهر من مظاهر التنظيم الاجتماعي عند علماء الاجتماع تحت عنوان وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية[2479] وبعض هذه الوسائل تعتبر ملزمات اجتماعية وتتمثل في القيم الاجتماعية والمثل العليا الشخصية.

خاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن علم الاجتماع القانوني يمثل مجالاً معرفياً مهماً لفهم العلاقة بين القانون والمجتمع، فهو يسمح بتحليل القواعد القانونية في سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، كما يساعد على فهم كيفية تأثير هذه القواعد في تنظيم الحياة الاجتماعية، ومن خلال هذا المنظور يمكن لعلم الاجتماع القانوني أن يساهم في تحليل ظواهر مثل بطء العدالة وصعوبة الولوج إلى القضاء، كما يمكن أن يساعد في تقييم أثر الإصلاحات القضائية على المجتمع.

خلاصة القول أنه في الحقيقة لا قانون بلا مجتمع، ولا مجتمع بلا قانون، فلا تقوم الحاجة إلى القانون إلا إذا وجد مجتمع يمكن معه للأفراد الاحتكام إلى القانون في تنظيم علاقاتهم، فإن هذه الوضعية تقتضي أن تقوم علاقات بين أفراد هذا المجتمع، سواء علاقات تعاون أو علاقات صراع، والتي من شأنها أن تخلق نزاعات بينهم، ولتفادي هذه الصراعات كان لزاما وضع قانون يحمي حقوق الأفراد ويصون حرياتهم ويحد من حرية الفرد لصالح الجماعة، كما يحد من إطلاق حريات الجماعة لصالح الفرد.

كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وعادات وتقاليد وثوابت الشعوب، وهذا لا يتأتى إلا بالانفتاح والتعامل مع مناهج العلوم الاجتماعية في مقدمتها علم الاجتماع القانوني بمعنى أن الدراسات القانونية بحاجة إلى دراسات اجتماعية تمكنها من اعتماد النظم القانونية الملائمة للجسم الاجتماعي لإصلاح وإسعاد المجتمع والفرد.

المراجع:

المراجع بالعربية:

ابراهيم أبو الغار، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، مصر،1987،.

أمل شربا،مؤيد زيدان علم الاجتماعي القانوني، دمشق

حسن الساعاتي، علم الاجتماعي القانوني، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1968،

حسن عبد الحميد :ظاهرة استقبال القوانين الأجنبية في مصر، دراسة في علم الاجتماع القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

حسين عبد الحميد، دراسة علم الاجتماع القانوني، القاهرة 1996،

حسين عبد الحميد، ظاهرة استقبال القوانين الأجنبية في مصر، دراسة علم الاجتماع القانوني، القاهرة 1996

السيد العربي حسن "مدخل إلى علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر- دار النهضة العربية القاهرة 1995

عبد الكريم غالي، من أجل مقارنة قانونية هادفة : علم القانون المقارن، دار القلم، الرباط، 2011.

علي محمد رحومة " علم الاجتماع الآلي " سلسلة عالم المعرفة العدد 347 سنة 2008 - منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت

اللورد دينيس لويد، فكرة القانون ترجمة سليم الصويص سلسلة عالم المعرفة العدد 17 نوفمبر 1981، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

محمد الرضواني ":علم الاجتماع القانوني" الطبعة الأولى، 2007،

2479 -ويحدد « ادوارد روس » تلك الوسائل في : « الرأي العام ، القانون ، الاعتقاد ، الايحاء الاجتماعي ، التربية ، العادة الجمعية ، الدين الاجتماعي ، المثل العليا الشخصية ، الشعائر والطقوس ، الفن ، الأساطير ، القيم الاجتماعية ، والعناصر الأخلاقية

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

المراجع بالفرنسية:

Abdelkrim GHALI: " Culture de l'entreprise, aspects juridiques et sociaux", 3ème édition, 2017, Edition Dar Al Qalam, Rabat

Durkheim, Émile, De la division du travail social.

Weber, Max, Economy and Society.

Ehrlich, Eugen, Fundamental Principles of the Sociology of Law.

PRESSES UNIVERSITAIRE DE EDITION RUF MAX WEBER SOCIOLOGIE DU DROIT PAR JACQUES GROS CLAUDE FRANCE PARIS 1986